مقدمـة :

المالية العامة هى حلقة الوصل بين الاقتصاد والسياسة ومعلوم أن علم الاقتصاد يدور حول المشكلة الاقتصادية ، أى الكيفية التى يتم بها توزيع الموارد على الحاجات . وتوزيع الموارد يتم عن طريق القطاع الخاص وعن طريق القطاع العام أيضاً .

ومكان توزيع الموارد على الحاجات الخاصة هو السوق ، ويحدده جهاز الأثمان ودافع الربح[1] .

أما توزيع الموارد على الحاجات العامة فيتم بمعرفة القطاع العام عن طريق الميزانية ، ويحدده القرار السياسى والاقتصادى[2] .

وبينما الاقتصاد يدرس سلوك الفرد منفقا ، يوزع دخله للإشباع الرشيد ومنتجا يحصل على إيراد بتوزيع رأس ماله على عناصر الانتاج ، فإن المالية العامة تبحث فى أوجه النفقات العامة اللازمة للحاجات الاجتماعية وكيفية تمويلها فيما يسمى الميزانية ، وتخطط السياسة المالية والنقدية لتحقيق التوازن بين النفقات والإيرادات ، متتبعة أثرهما على تخصيص الموارد وتوزيع الدخل وتحقيق النمو والاستقرار .

وتحدد الدولة نفقاتها أولا ثم تعين مقدار ما يلزمها من إيرادات لتغطية النفقات ، أما الفرد فيحدد دخله نطاق نفقاته .

والدولة تدخل فى مشاريع قد لا تحقق ربحاً سريعاً ، وإنما تتطلبها استراتيجية تنموية أو عسكرية أو بحثية .. وهذا لا يدخل فى حسابات الفرد بطبيعة الحال لأنه إمَّا لا يقدر عليها أو لا يجد الحافز إليها .

فالمالية العامة لذلك توصف بأنها اقتصاديات القطاع العام ، أو الاقتصاديات العامة ، او الاقتصاد السياسى للحكومة .

---

١) فقه الاقتصاد الإسلامى « النشاط الخاص » للمؤلف – دار القلم ص ٣١ .

(2) Public Finance, Harvey S.Rosen, Irwin Inc., 1985 pp. 9,10.

والنظام المالى ليس إلا انعكاسا للنظام السياسى والاجتماعى والاقتصادى[٣]، الذى هو بدوره انعكاس لعقيدة المجتمع التى تفسر له الكون والحياة، فالسياسة الاقتصادية لا تعتمد فقط على التحليل السياسى ولكن أيضا على أحكام أخلاقية[٤].

والنظام الاقتصادى يتحرك فى الطريق الإنمائى بأدوات المالية العامة المنبثقة منه، ولهذا نجد الأدوات المالية التى تخدم مجتمعا اشتراكيا تختلف عن الأدوات المالية التى تخدم مجتمعا رأسماليا وهى لذلك تختلف فى ظل مجتمع إسلامى.

ولنبين كيف أن النظام الذى يرضاه المجتمع لنفسه ينمو عضويا من معتقد الإنسان عن الكون والحياة، حتى نتأكد أنه لا يمكن عزل أى نظام اجتماعى عن جذوره النامية من العقيدة.

إن النظام الرأسمالى مثلا تقوم فلسفته أساسا على الحرية. وكان فى جوهره ثورة على الاستبداد الإقطاعى والاستغلال الكنسى، متأثرا بنموذج المجتمع المسلم الحر على مشارف الأندلس، ولكن على أساس عقيدة المسيحية «دع ما لله لله وما لقيصر لقيصر». ولهذا اعتبر الفرد إلهاً فى الأرض يشرع لنفسه ويحدد أخلاقه وقيمه وفق مصلحته، فليس للدين دخل فى أمور الدنيا، ظهر ذلك مع مدرسة الطبيعيين - Phisiocrates التى دعت إلى الحرية الاقتصادية اعتقادا بأن الظواهر الطبيعية تخضع لنظام طبيعى، تحكمه قوانين أبدية ثابتة تفسد بالتدخل فيها، وإذا حقق الفرد مصلحته حقق مصلحة المجموع، ورفعوا شعار «دعه يعمل دعه يمر Laissez Faire, Laissez Passer»، ثم جاء آدم سميث فى بداية الثورة الصناعية وحضر ندوات الطبيعيين[٥]. فوضع أصول المذهب الرأسمالى القائم على الحرية والمنافسة.

وعلى أساس هذا الاعتقاد نشأت فكرة الدولة الحارسة التى لا تتدخل فى الإنتاج، ويكون دورها تنظيم المرور لا غير، ونفقاتها تحصل عليها بالأداة المالية

---

(3) Principals of Public Finance, Dalton, London. 1949. pp. 18. , Harvey S. Rosen Op. Cit. pp. 6-8.

(4) Public Finance. Revenues and Expeditures in a Demorcratic Society, R.E. Wagner. pp. 1-4 Little Brown, 1983.

(٥) المذاهب الاقتصادية الكبرى – جورج سول. ت. د. راشد البراوى - مكتبة النهضة ط ع سنة ١٩٦٥ ص ٦٢، ٦٣.

الرئيسية وهى الضريبة، ومن هنا نُظر إلى الضريبة على أنها علاقة تعاقدية بين الدولة والفرد، تدفع على أساس أنها معاوضة لخدمات تقدمها الدولة، واستندوا فى ذلك إلى نظرية العقد الاجتماعى التى تحدث بها «لوك وروسو» فى القرن السابع عشر والثامن عشر.

والنظام الشيوعى يقوم ابتداء على إنكار الألوهية واعتبار المادة هى أصل الكون وابتدعوا له الجدلية لتبرير أصل الحركة القائمة فيه. فالحركة تتم بالتناقض والصراع بين الأضداد. فليس فى الكون إلا المادة التى تتحرك بالصراع. وهذا هو الأساس الذى يقوم عليه البناء الاجتماعى والاقتصادى والسياسى والأخلاق والفكرى.

ومن هنا فسر التاريخ الإنسانى على أنه صراع بين قوى إنتاج متطورة تولد علاقات. إنتاج متناقضة مع سابقتها الملائمة لقوى إنتاج متخلفة. وانتهى إلى الصراع بين طبقة الرأسماليين وطبقة العمال فى العصر. وترى الشيوعية أن سبب الصراع بين البشر هو الملكية، وأن حل التناقض وتحقق السلام الاجتماعى والحرية للإنسان لن يتم إلا بمشاعيتها بعد مرحلة تأميم وسيطرة دولة العمال على كل قوى الإنتاج فيما يسمى بالاشتراكية.

من هذه العقيدة نما نظام مالى يمثل التأميم أداته المانية الأولى. فصودرت الملكيات وطورد الرأسماليون وقامت دكتاتورية العمال بإدارة الدولة عن طريق التخطيط، وسمى ذلك الاشتراكية العلمية!

ونظرة الإسلام فى هذا الخصوص مرتبطة بحقيقة الإيمان بالله واليوم الآخر[٦]. فالعبودية لله تطلق الإنسان حراً، ولكنه مسؤول عن عمره فيما أفناه وماله من أين اكتسبه وكيف أنفقه، لهذا له حق التملك والتصرف، ولكنه مقيد بنظافة المصدر، فلا استغلال ولا أكل مال بالباطل. والإيمان بالآخرة – حيث الجزاء الأوفى – يحرر الإنسان من الأثرة والأنانية فيرعى الفقير والضعيف، ولكنه لا ينسى نصيبه من الدنيا وتحقق هذه العقيدة شريعة تنبثق منها فريضة الزكاة أداة مالية تحرر كل مسلم من ذل الحاجة. فيقول تعالى: ﴿ **وفى أموالهم حق للسائل والمحروم** ﴾[٧].

---

(٦) لمزيد من التفصيل راجع كتاب (الإسلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة) للمؤلف ص ٣١، ١٠٣ دار الوفاء (أصول الاقتصاد الإسلامى) للمؤلف وغيره ج ١ ص ٢٧، ٢٨.. دار البيان العربى ١٤٠٥هـ جدة.

(٧) سورة الذاريات آية ١٩

فالإسلام يبنى تكليفه على الواقع، ولكنه يصعد مع ذلك بالإنسان إلى الأفق السامى، ويأخذ بيده إلى المثل الأعلى، إنه يقدر أن للإنسان ضرورات وغرائز، وله أيضا أشواق وروح.

وهو لهذا يبيح الملكية ويحميها ويجعل حرمتها كحرمة الدم ويفرض على سارقها قطع اليد، ولكنه يقيمها على القسط، فلها حد أدنى مبنى على الحق، ممثل فى كفالة الأمة المسلمة لكل فرد ملكية حد الحاجة لا يقل عنها أحد، ولها حد أعلى مبنى على العدل؛ فلا ربا ولا احتكار ولا غرر ولا استغلال بأى صورة.

وحتى تتحقق كفالة حد الكفاية لكل مسلم، يؤمن الإسلام ذلك بجعل واجب الرعاية الاجتماعية فى قمة أولويات الإنفاق للدولة، ويؤمّن له دخلا ثابتاً هو الزكاة، حق معلوم للفقير والمسكين... الخ

وتأميناً لتحقق حد الكفاية يجعل الإسلام التنمية الاقتصادية فرض كفاية، إذا لم يقم بها الناس لابد للجماعة أن تقوم بها، وتدبر لها الموارد اللازمة بشروط تمنع الظلم وتحقق العدل، كما سنرى بعد.

وبهذا يحقق الإسلام من عقيدته التوازن بين الفرد والجماعة، فلا يطغى الفرد على الجماعة باسم الحرية مرابيا ومحتكرا، ولا تطغى الجماعة على الفرد مصادرة ومسخرة. فهو يعطى الفرد بالقدر الذى لا يطغى به على الجماعة، ويعطى الجماعة بالقدر الذى لا تطغى به على الفرد.

هذا الصراط المستقيم وهو الإسلام يقوم الناس فيه بالقسط لا إفراط ولا تفريط ولا غلو ولا تقصير ولا طغيان ولا خسران.

يقول تعالى: ﴿ **لقد أرسلنا رسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط** ﴾[٨].

وهكذا نرى الاختلاف فى الأدوات بين الإسلام والجاهلية غربية أو شرقية، فمن الإسلام كانت الزكاة فريضة إسلامية تقف فى مقابل الضريبة كإيراد فى الرأسمالية والتأميم فى الاشتراكية، ونجد أيضاً مصارف الزكاة المحددة تقف فى مقابل التأمينات الاجتماعية والدعم فى الرأسمالية والاشتراكية.

(٨) سورة الحديد: آية ٢٥

وأيضاً نجد ذلك فى السياسات، فبينما تختلف الأهداف بين الراسمالية والاشتراكية حسب رؤية كلٍّ لعلاقة الفرد والجماعة، فتعلى الأولى شأن الفرد ولو على حساب الجماعة، نجد الثانية تسحق الفرد لحساب الجماعة، ولهذا يتباين دور الدولة المالى وحجمه بين المذهبين. والإسلام كما سنرى يضع حداً لهذا التخبط بتحديده المدى الوسيط التى تنسجم فيها حقوق الفرد مع الجماعة.

إن المشاكل المالية التى تعصف بالعالم اليوم لا تجد حلالها. فالدول المتقدمه تعيش التضخم الركودى ولا تجد مخرجاً، والدول النامية لا تستطيع أن تكسر حلقة الفقر ولا تهتدى طريقا. ذلك لان الحلول كلها تقدم من داخل النظم المعاصرة وبأدواتها. ولابد أن نخرج من أسر النظم المعاصرة ونكتشف حلولا أخرى غير حلول الرأسمالية والاشتراكية التى شقى بها الناس، والتى لا يعرف مثقفو العصر سواها. ولا يمكن عمل سياسات جديدة بأدوات قديمة، فالجهد لابد أن ينصب ابتداء لاكتشاف أدوات أخرى غير الضريبة والقروض وأملاك الدولة، تحقق مصارف تختلف عن التأمينات الاجتماعية والدعم والقطاع العام فى الدرجة والنوع، تتحدد على أساسها سياسات من ذاتية النظام، أو سياسات أخرى يبينها النظام لمواجهة المستجدات، كل ذلك من خلال فهم جديد لدور الدولة فى النشاط الاقتصادى.

والإسلام اليوم، بعد أن أعيت الرأسمالية الأزمات، وأرهقت الاشتراكية الاختناقات، يقف اليوم برؤيته المتوازنة لعلاقة الفرد بالجماعة، واستمداده للأدوات والسياسات من رب العباد الذى يعرف ما يصلحهم يقينا، شهادة حق على أن لا صلاح للعباد إلا بالإسلام سلوكا وغاية، أدوات وسياسة، دينا ودولة.

وهذا هو موضوع هذا الكتاب، نعيد به اكتشاف هدى الإسلام فى نظامه المالى، مقارنين فى كل خطوة بين الحمأة الوبيئة فى نظم العصر المالى والقمة السامقة فى نظام الإسلام.

وكما نعلم فإن دراسة الشريعة تحتاج إلى علم هو الفقه: وذلك شرط ضرورى للتعامل مع اللغة والنص وإذا حكمت بخطأ من يبحث فى الكيمياء دو الرجوع إلى من سبقه، فإن الشأن كذلك فيمن يبحث فى الشريعة.

وليس هذا الكتاب إضافة جديدة فى علم الاقتصاد الوضعى، كذلك ليس هو إضافة جديدة إلى فقه الشريعة، ولكن محور العمل ومكان المساهمة هو فى وصل العصر بالنص. واستخدام أدوات الواجبات والمحرمات فى ترشيده وهدايته.

وبذلك نكتشف نظاما متفردا ليس مبنيا على الشعارات، ولا ينسب نفسه إلى غيره من النظم وإن لم يرفض التقدم الإنسانى. ونصل إلى نتائج تبرز مصداقية الإسلام، وظهور سياسات جديدة لم تعرفها الإنسانية المعاصرة، بل أدوات جديدة للمالية العامة يحمل تطبيقها الخا ِ والرشاد. وننصف الفقه بحق بعد تلك الحملات الظالمة البعيدة عن البحث الموضوعى ولا ترفع عقيرتها إلا بالعموميات.

ولابد أن يكون مفهوماً أننا لا نتحدث هنا إلا عن قواعد ومبادىء النظام المالى الإسلامى. ولا يمكن أن نتحدث فى التفاصيل إلا إذا سلم عن يقين وبأسلوب علمى بهذه القواعد والمبادىء. ولا نهون بعد ذلك من مصاعب التطبيق لأنه يتضمن بطبيعته تصحيح مسار وتغيير أشكال فى واقع استكان له الناس، وعاش معهم زمناً طويلاً، نمت منه مؤسسات وعلاقات إنتاج. مثلا إذا سلمنا أن الزكاة بنسبها ومصارفها أقدر وأقل تكلفة فى الرعاية الاجتماعية من الدعم، وأثبتنا ذلك علميا واقتنعنا به من ناحية المبدأ، نناقش بعد ذلك مشاكل التطبيق ونحلها ولا نسمح لها أن تسبق الاتفاق على المبدأ لتضعف من همة إرادة التغيير.

إننا لا نتحدث هنا عن علاج جزئى، أى أننا لا نناقش مثلا فى الإيرادات الإصلاح الضريبى، ولا فى المصروفات ترشيد الدعم، إننا نبحث عن أدوات أخرى فى الأصل، فالفرع لا يعالج إذا كان المرض فى الأصل ابتداء.

وأيضا لا نتحدث من منطلق تبريرى، فنجهد العقل والنص لإضفاء الشرعية على الضريبة مرة وعلى التأميم أخرى، دون أن نترك الإسلام يعبر صراحة عما يريد، وذلك تحت ضغط الواقع والانبهار بالزيف الغربى.

نعرض ذلك للمناقشة غير بادئين من جانبنا بالتعصب، راجين ألا يبدأ غيرنا بالرفض، بل نبدأ معا بالبحث وتحرى الحق.

ومن الإنصاف أن يثبت الكاتب حقيقة، هى أن الكتابات الإسلامية اليوم، حتى تكشف عن حكم الله فى قضايا العصر الاجتماعية، لابد أن تتحرر من

العموميات ذات الصبغة الأدبية والحماسية. ولا ننكر أن ذلك يصحب بداية الحضارات ولكن بداية السير لابد أن تواكبها الدراسات العلمية الجادة على نمط الأسلوب الفقهى والتجريبى.

والكاتب لا يدعى أنه صاحب كل ما ذكر بالكتاب، لأنه فعلا امتداد لماضى عزيز من الفقه والتراث، واستمد غذاء من كتابات معاصرة أثبت لأصحابها الحق بمراجعه، فلا يملك أحد إلا إضافة لبناء تم على مدى عمر الإنسانية. ولنا فى رسول الله -ﷺ- الأسوة حين يقول: «**مثلى فى النبيين كمثل رجل بنى داراً فأحسنها وأكملها وأجملها، وترك فيها موضع لبنة لم يضعها. فجعل الناس يطوفون بالبنيان ويعجبون منه، ويقولون: لو تم موضع هذه اللبنة فأنا فى النبيين موضع تلك اللبنة**»(٩).

- وحتى نكون واضحين فى البدء، إننا نفترق مع العصريين الذين يرون هذا العلم محايدا لا شأن للدين به كالكيمياء. فنحن نؤمن أن الإسلام نظام حياة، دين ودولة، يخاطب الإنسان ابتداء ويرشده إلى شرعة الحق التى تحدد علاقات اقتصادية مبنية على الكفاية والعدل والرحمة، ليس هذا شعاراً، وإنما نقدم الحجة والبرهان من خلال هذه الدراسة.
- ونؤمن أيضا أن قاعدة المسلمين فى العالم الإسلامى لازالت بخير، تهفو إلى الإسلام وترجو أن تعرفه وتعيشه، بعد أن فرض عليها أعداؤها بالقوة نظاما غيره. لهذا نرى واجباً علينا أن نقدم لهم الإسلام حلاً يأخذ بأيديهم من مظالم النظم المعاصرة. ندعوهم إلى ذلك بالحكمة والموعظة الحسنة، ونأخذ بأيديهم برفق ليصلح الإسلام من شأنهم.
- فالكاتب يؤمن بالمنهج الإصلاحى إيماناً عميقاً كأسلوب رئيسى.

ولهذا نفترق أيضاً عن الغلاة الذين يرفضون الإصلاح الجزئى، انتظاراً للمخلص الذى يطبق الإسلام ككل، مدعين أنه لا يصلح إلا بذلك، وهذا يؤدى بهم فى الحقيقة إلى أنه لا يصلح أن يطبق الإسلام سواهم، ويستحيل عليهم تصور أن يقوم به غيرهم، فيغلقون الطريق على إمكانية ضخمة تمهد الطريق وتوقف على

---

(٩) متفق عليه صحيح الجامع الصغير - السيوطى - تحقيق الألبانى ج ٢ ص ١٠١٩، ١٠٢٠ المكتب الإسلامى ١٤٠٦ هـ.

الأقل البعد عن الإسلام، فكل خير للمسلمين فيه وقف لانحدارهم وتحرير لأرضهم وإصلاح لشأنهم رصيد يضاف وعائق يزال.

- ونفترق أيضا مع الذين يرفضون الفقه والمشاركة بدعوى الجاهلية والتكفير والمفاصلة. إن هؤلاء لا يتحملون أى جهد فى عبء الاجتهاد المعاصر، وليس لهم من الإسلام إلا حظ أنفسهم، يعيشون على أمل يعطل ملكة الاجتهاد باسم التربية العقيدية والحركية. وينظرون إلى من يخالفهم إلى المنهج الإصلاحى بتعال وتحقير. رافضين أى تفاهم على كلمة سواء باسم قصر التلقى عن شيوخهم. وبهذا يفقدون الأسلوب العلمى ويحجبون عن الإسلام قدراته التى لا تظهر إلا باجتهاد العقل وجهاد التغيير ﴿ **والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا وإن الله لمع المحسنين** ﴾[١٠]

والباحث هنا يعرف قدر نفسه فلا يدعى الاجتهاد، وإنما دائماً يتلمس طريقه برأى فقيه أدرى بالنص تحقيقا ولغة ومقصدا. فليس ما نذكره هنا إضافة فقهية جديدة، وإنما عرض لموضوع من وجهة نظر فقهية أصيلة. ولعل ذلك يقرب عقل القارىء العصرى من ثراء الفقه الذى غاب عنه مذاقه فى عصور التخلف. وأسلوبنا لذلك[١١]:

١ – يبدأ بالنص. ٢ – يستبين بالفقه.

٣ – يتجنب الخلاف.

٤ – يحاول إدراك الحكمة.

٥ – يرشد بذلك النظام المالى باسلوب متخصص.

ومن تم فإن عرض المبادىء الأساسية والاتفاق عليها، أو على الأقل إدراكها والإعذار بها، تجعل المسافة بين الفقهاء والعلماء قريبة جداً، وتظهر يسر الشريعة وعمقها وإعجازها، وتمكن الاقتصادى والمحاسب العصرى من فهمها والتعامل معها.

وعلى القارىء غير المتخصص أن يبدأ بقراءة الخاتمة ليعرف خطة البحث حتى لا تفرق وحدة الموضوع كثرة التفاصيل.

---

(١٠) سورة العنكبوت: آية ٦٩

(١١) راجع فى ذلك مقدمة الاستاذ حسن الشاذلى لكتاب فقه السنة سيد سابق جـ ١ ص ٦ مكتبة الخدمات الحديثة جدة سنة ١٤٠٥ هـ.